مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

بحر غزة ... خطر الاقتراب

تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال النصف الأول من العام 2021

محتويات التقرير

مقدمة 2
توطئة..... 3
انتهاكات قوات الاحتلال في عرض بحر قطاع غزة 4
تقليص مساحات العمل البحري . 5
إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر 6
الاستيلاء على المراكب وتخريب معدات الصيد 8
الخاتمة 9

مقدمة

يعتبر القطاع البحري في قطاع غزة أحد مصادر الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص قطاع الصيد، إذ يوفر فرص عمل للصيادين والعاملي ن في المهن المرتبطة الأخرى، مثل صناعة المراكب وصيانتها، وصيانة المعدات والشباك، وتجارة الأسماك وما يرتبط بها من عمليات نقل وغيرها. وبالتالي فهو يشارك في دعم الناتج القومي الإجمالي، كما يسهم في دعم سلة السكان الغذائية.

وقد تعرَّض هذا القطاع على مر السنوات إلى عمليات تدمير منظمة قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تلاحق هذه القوات الصيادين في عرض البحر، وتطلق النار تجاههم، وتوقع القتلى والجرحى في صفوفهم، وتعتقلهم، وتدمِّر وتصادر معداتهم، وتغلق البحر أمام النشاط البحري، وتحدد مساحات الصيد وتقلّصها، وتفرض حظراً كلّياً أو جزئياً على إدخال أنواع مختلفة من المعدات والمواد اللازمة لاستمرار عملية الصيد بشكل عام.

ووفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي يتابعها مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد وثَّق مركز الميزان استمرار وتيرة أشكال مختلفة من الانتهاكات الإسرائيلية تجاه قطاع الصيد في قطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2021، بواقع (195) انتهاكاً، ما يؤكد النتائج التي توصَّلت إليها الدراسات السابقة والتقارير الصادرة عن المركز، حول سعي قوات الاحتلال الإسرائيلية الحثيث من أجل تدمير قطاع الصيد في قطاع غزة.

وتتركز انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في أنماط رئيسية، هي: أولاً، تقييد مساحة الصيد المسموح العمل فيها للصيادين الفلسطينيين، وثانياً، إطلاق النار تجاه الصيادين وملاحقتهم أثناء تواجدهم على متن مراكبهم في عرض البحر، وإيقاع القتلى والجرحى في صفوفهم، وأخيراً الاستيلاء على مراكب الصيادين والمعدات الموجودة على متنها، وتخريبها لشباك الصيد والمولّدات الكهربائية والإشارات الضوئية.

يتضرر بفعل هذه الانتهاكات العاملون في قطاع الصيد عموماً، وتتراجع مكانة هذا القطاع بتراجع فرص العمل والأغذية التي يوفّرها، فضلاً عن تعطل إمكانية توسيعه ليلبّي احتياجات المجتمع المترافقة مع الزيادة الطبيعية لأعداد السكان. وقد انعكست تلك الانتهاكات سلباً على أعداد العاملين في قطاع الصيد، إذ بلغ عدد الصيادين والعاملين في الحرف المرتبطة بالصيد خلال عام 2021، بقطاع غزة (5576) عاملاً، من بينهم (3576) صياداً[1]. في حين أشارت إحصائيات سابقة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد العاملين في القطاع ذاته في العام 1997 كان (10,000) عاملاً.

يرصد مركز الميزان لحقوق الإنسان عبر تقرير "بحر غزة ... خطر الاقتراب" أبرز أنماط الانتهاكات الإسرائيلية خلال النصف الأول من العام 2021، بحق القطاع البحري في قطاع غزة عموماً، والصيادين منهم على وجه الخصوص، التي أسهمت في تقويض قطاع العمل البحري في قطاع غزة وشكلت عائقاً أساسياً وما تزال، أمام استمراره في تأدية أدواره الاقتصادية والغذائية.

ويأتي التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها، والكشف عن أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها، واضعاً المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسئولياتهم القانونية والأخلاقية.

الجدير بالإشارة أن انتشار جائحة فايروس كورنا وسط السكان في قطاع غزة، وما صاحبها من إتخاذ السلطة الفلسطينية لإجراءات الوقاية والسلامة التي تضمنت حظر التجوّل ومنع المواطنين، بمن فيهم الصيادين، من التنقّل وممارسة أعمالهم لفترات مختلفة من العام، وإغلاق البحر ومنع أنشطة الصيد، أدت إلى انخفاض أعداد الانتهاكات الإسرائيلية

[1] . ورقة حقائق حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين في قطاع غزة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية 2019
http://www.mezan.org/uploads/files/1573456516966.pdf

بحق الصيادين. مع ذلك، فقد واصلت قوات الاحتلال استهداف الصيادين وارتكاب ذات الأنماط من الانتهاكات بحق الصيادين والنشاط البحري في قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

توطئة

تمنح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في المادة (3)، للدول أن تحدد "عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً". كما تمنحها في المادة (56)، الحق باستغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تمتد إلى 200 ميلاً بحرياً، حيث أن "للدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية... وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة، كإنتاج الطاقة والمياه والتيارات والرياح".

فلسطينياً، نُظّم الوضع القانوني لشاطئ بحر قطاع غزة من خلال اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي أقيمت بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، وحُددت مساحة الصيد التي يسمح للصيادين العمل فيها بعمق (20) ميلاً بحرياً على امتداد شاطئ قطاع غزة البالغ حوالي 40 كيلو متراً، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة، وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي.

وبالرغم من الظلم الذي وقع بحق الفلسطينيين بموجب هذه الاتفاقيات، إذ خالفت بندوها الحقوق الموكلة للدول كما نصت المواثيق الدولية بهذا الشأن، فإن قوات الاحتلال لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، وقلّصت بتاريخ 1996/3/22، مساحة الصيد الفلسطينية إلى (12) ميلاً بحرياً فقط، وأتبعت ذلك بحظر عمل الصيادين في مساحة تُقدّر نسبتها بحوالي 85% من مساحة الصيد الواردة في الاتفاقيات، وحصرت مساحة الصيد المسموح للصيادين العمل فيها في أغلب الأوقات ما بين ثلاثة إلى تسعة أميال بحرية، وأغلقت البحر ومنعت الصيد بشكل كامل في أوقات أخرى.
ترافق كل ذلك مع استهداف قوات الاحتلال للصيادين بالقتل والاعتقال ومصادرة مراكبهم وتخريبها، وذلك بوتيرة منتظمة كشفت عن سياسة تتبعها تلك القوات بحق الصيادين وقطاع الصيد في فلسطين، تهدف إلى تقويض سبل عيشهم، وتمسّ بجملة حقوقهم الإنسانية التي كفلتها جملة المواثيق والأعراف الدولية.

مركز الميزان إذ يرفض أن تكون اتفاقية أوسلو مرجعاً صالحاً لتنظيم العلاقة بين السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، فإنه يصرُّ على أن قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان هما المرجعان الرئيسيان لتنظيم العلاقة بين الطرفين. بذلك فإن كل انتهاك يطال قطاع الصيد الفلسطيني، بما فيه تلك الانتهاكات التي نُظّمت في بنود الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، والتي فرضتها قوات الاحتلال على الفلسطينيين، تشكل تعدٍ على حقوق الإنسان وتتنافى مع قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتستلزم تحمل كافة الأطراف الدولية مسؤوليتها القانونية والأخلاقية.

انتهاكات قوات الاحتلال في عرض بحر قطاع غزة

واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2021، استهداف العاملين الفلسطينيين في عرض البحر مقابل شواطئ قطاع غزة، وتنوعت تلك الانتهاكات بين إغلاق البحر ومنع الصيد بشكل كامل أو تقليص مساحات الصيد بشكل متكرر، وبين إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف الصيادين، وتخريب مراكب الصيادين ومعداتهم.

يوضح الجدول التالي إجمالي الانتهاكات بحق الصيادين الفلسطينيين في بحر قطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2021.

نوع الانتهاك	195
إطلاق نار	195
أعداد الإصابات	3
أعداد حالات التخريب لأدوات الصيد	2

جدول يوضح إجمالي الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال النصف الأول من العام 2021

تقليص مساحات العمل البحري

عمدت قوات الاحتلال خلال النصف الأول من العام 2021، إلى الاستمرار في تقليص مساحات الصيد البحري أمام الصيادين الفلسطينيين في عرض بحر قطاع غزة، وصولاً في بعض الأحيان إلى منع النشاط البحري بشكل كامل، حيث تستهدف المراكب التي تخالف إرادتها وتصادرها أو تخرّبها كما تعتقل الصيادين المتواجدين على متنها، مستخدمة ذلك كعقوبة جماعية ضد السكان المدنيين وفي إطار فرضها لشروطها السياسية، دون الإلتفات إلى الواقع الإنساني وحاجات السكان؛ وذلك في مخالفة واضحة وانتهاك جسيم للاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، وجملة المواثيق والقوانين الدولية.

وتراوحت مساحات الصيد المسموحة العمل فيها أمام الصيّاد الفلسطيني في نطاق (6) أميال بحرية في محافظتي غزة وشمال غزة، و(6 - 9) ميل بحري في محافظات الوسطى، وخان يونس، ورفح جنوب القطاع، مع وجود ميل واحد يمنع فيه النشاط البحري بموازاة الحدود المائية الجنوبية لقطاع غزة وميل ونصف بموازاة السياج المائي الشمالي، ما يحرم الصيادين من الوصول إلى أماكن الصيد التي تتوافر فيها أنواع مختلفة من الأسماك.

تجدر الإشارة إلى أن عمليات التقليص والزيادة في مساحات الصيد التي تحددها قوات الاحتلال تبقى دون الحدود المقررة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة للبحار، أو اتفاقية أوسلو. وقد رصدت التغييرات في مساحات الصيد دون أن يجري احتسابها ضمن العدد الإجمالي للانتهاكات.

يتتبع الجدول التالي التغيرات التي طالت مساحة الصيد أمام الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2021.

جدول يوضح التسلسل الزمنى لعمليات التقليص لمساحة الصيد خلال النصف الأول من العام 2021

2021/4/26	**تقليص مساحة الصيد من 15 إلى 9 أميال بحرية جنوب ميناء غزة وحتى رفح، فيما تبقى المنطقة الشمالية للميناء كما هي، أي 6 أميال بحرية.**
2021/4/26	إغلاق بحر قطاع غزة بشكل كامل.
2021/4/29	إعادة فتح بحر قطاع غزة بعمق (6) أميال بحرية شمال ميناء غزة وحتى غرب بيت لاهيا، و(15) ميلاً بحرياً جنوب الميناء وحتى رفح.
2021/05/09	إغلاق بحر قطاع غزة بشكل كامل حتى تاريخ 2021/5/24.
2021/05/25	فتح بحر قطاع غزة أمام الصيادين بعمق (6) أميال بحرية على طول بحر قطاع غزة.
2021/6/24	توسيع منطقة الصيد في المنطقة الواقعة جنوب ميناء غزة وحتى رفح إلى (9) أميال بحرية، فيما تبقى المساحة كما هي في المنطقة الشمالية للميناء وحتى الواحة (6 أميال).

إطلاق النار وإيقاع القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في عرض البحر

واصلت الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2021، استهداف الصيادين الفلسطينيين بالقتل والإصابة، وذلك عبر ملاحقتهم في عرض البحر، ومحاصرتهم، وإطلاق النيران تجاههم.
وتكشف عمليات رصد وتوثيق مركز الميزان إلى أن إطلاق النار تجاه الصيادين وقتلهم وإصابتهم يشكل نمطاً منظّماً يستهدف انتهاك الحق في الحياة وأمن وسلامة الصيادين، وسياسة تهدف إلى تعطيل أعمال الصيد والإستفادة من الموارد البحرية، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول بحراً.
في ذات السياق، يؤدي استهداف الصيادين بالقتل والإصابة، إلى إفقاد أسرهم المُعيل ومصدر الدخل، كما تتسبب بإقعاد الصيادين عن العمل بشكل دائم أو مؤقت، بالتالي فإن آثار الانتهاك تنسحب على الأسرة بأكملها.

وقد سُجّل خلال النصف الأول من العام 2021، إطلاق الزوارق الحربية نيران رشاشاتها تجاه مراكب الصيادين (195) مرة، ما إلى إصابة (3) مواطنين بجروح مختلفة.

جدول توزيع حوادث إطلاق النار بحق الصيادين بحسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2021

المحافظة	عدد الحوادث	عدد الإصابات
شمال غزة	148	3
غزة	28	0
دير البلح	2	0
خان يونس	7	0
رفح	10	0
المجموع	195	3

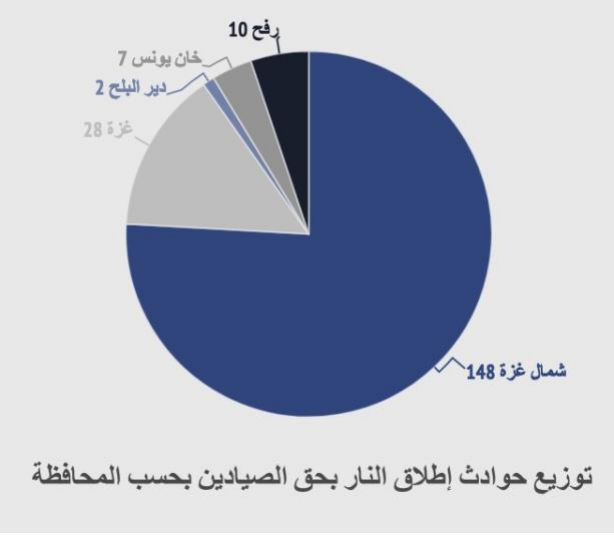

توزيع حوادث إطلاق النار بحق الصيادين بحسب المحافظة

وحول ما يتعرّض له الصيادون الفلسطينيون من استهداف ممنهج يضع حياتهم تحت دائرة الخطر، أفاد الصياد أشرف رمضان حامد العاوور:

"عند حوالي الساعة 4:00 من صباح يوم الجمعة الموافق 2021/3/5، توجه ابني محمد العاوور (23 عاماً)، إلى ميناء غزة غرب مدينة غزة، والتقى الصياد أدهم قاسم (27 عامًا)، وأبحروا في مركبهما من نوع (حسكة ماتور) بغرض الصيد، وعند حوالي الساعة 8:30 من صباح اليوم نفسه، اتصل بي محمد وأبلغني أن محرك المركب تعطل، وأن الرياح تدفع المركب باتجاه الشمال، خلال أقل من ساعة تحركت من المنزل وتوجهت إلى ميناء الصيادين، وتمكنت من الصعود على مركب الصياد عبد علي أبو سمعان (28 عاماً)، وذلك بغرض سحب المركب المتعطل وإعادته إلى الميناء، عند حوالي الساعة 10:00 من صباح اليوم نفسه، وصلت إلى بحر منطقة الواحة شمال غرب مدينة بيت لاهيا لأجد أن مركب محمد قد تجاوز الخط المتعارف عليه بخط أوسلو، وأن مركبين يتبعان لقوات الاحتلال يدوران حول مركب محمد وزميله، كان محمد يحاول تشغيل المحرك حتى يثبت للجنود أنه متعطل، إلا أن جنود الاحتلال بادروا إلى إطلاق النار تجاه المركب بشكل كثيف، بدأت بالصراخ عليهم لكن لم يتوقفوا، شاهدت محمد وزميله ممددان على أرضية المركب، كنت أبعد عنهم حوالي 150 متراً تقريباً باتجاه الناحية الجنوبية الشرقية، عندها اتصلت بالشرطة البحرية الفلسطينية وطلبت منهم أن يحضروا سيارات الإسعاف فوراً، بعد مرور عدد من الدقائق، أي عند حوالي الساعة 10:45 من صباح اليوم نفسه، ابتعد المركبان الإسرائيليان باتجاه الشمال، عندها أبحرت في مركبي نحوهما ثم قمت بربط مركبهما واتجهت نحو شاطئ السودانية، عند حوالي الساعة 11:30 من صباح اليوم نفسه، وصل مركب يتبع للشرطة البحرية الفلسطينية وكان يتواجد على متنه طاقم من المسعفين ثم قاموا بنقل محمد وأدهم إلى مركبهما وتوجهوا بهما إلى شاطئ البحر ثم إلى المستشفى الأندونيسي، أما أنا فأكملت طريقي إلى ميناء الصيادين. مساء اليوم نفسه، توجهت إلى المستشفى الأندونيسي لأجد أن محمد أصيب بعيار مطاطي في الفم أدى إلى تكسر في الأسنان ورضوض في بقية أنحاء الجسم، أما أدهم فكانت إصابته بعيار معدني مغلق بالمطاط في يده اليسرى. كان الذعر قد أصاب كلا الصيادين ومحمد لم يعد قادراً على الحديث بسبب الإصابة البالغة في فمه، كما أنه لن يتمكن من العمل خلال الفترة القادمة حتى يشفى بشكل كامل".

الاستيلاء على المراكب وتخريب معدات الصيد

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2021، انتهاك الحق في حماية الممتلكات الخاصة للصيادين الفلسطينيين، أثناء قيامهم بأعمال الصيد في عرض بحر قطاع غزة. حيث استمرت عمليات تخريب مراكب الصيادين الفلسطينيين والمعدات الموجودة على متنها.

وتقوم الزوارق الحربية التابعة لقوات الاحتلال بملاحقة المراكب البحرية الفلسطينية، ومحاصرتها وإطلاق النار نحوها وتخريب معدات الصيد الخاصة بالصيادين: من شباك الصيد والمولّدات الكهربائية والإشارات الضوئية والمجداف، وبالتالي إفقاد أصحابها مصدر الرزق الوحيد لديهم.

تأتي هذه الانتهاكات في الوقت الذي تفرض فيه قوات الاحتلال حصاراً مشدداً على قطاع غزة، لا سيما واردات قطاع غزة فيما يخص المعدات البحرية وكذلك المواد المستخدمة في صناعة هذه المعدات، بحيث يتعذّر على الصيادين توفير معدات جديدة نظراً؛ لشحّها وارتفاع أسعارها، ما يفقد الصيادين الذين صودرت معداتهم مصدر رزقهم الوحيد، وتعطلهم قسرياً عن العمل وتفقرهم.

وقد وثق مركز الميزان خلال فترة التقرير، وقوع (2) حادث، أسفرت عن تخريب (2) مركب.

وحول ما يتعرّض له الصيادون الفلسطينيون من استهداف ممنهج لمراكبهم والمعدات الموجودة على متنها، أفاد الصياد بيروت عصام العبد الأقرع:

"مع إعلان العدوان العسكري على قطاع غزة عند حوالي الساعة 18:00 من يوم الاثنين الموافق 2021/5/10، توقف العمل في البحر، وقمت بإرساء المركب الخاص بي، وهو من نوع (حسكة ماتور)، ويحمل رقم (722)، ووضعت قطع الشباك على متنه، وهي 90 قطعة شبك، في مرفأ دير البلح بجانب مقر نقابة الصيادين على شاطئ بحر مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، أثناء العدوان كنت أسمع انفجارات وقصف إسرائيلي في مواقع متعددة من المحافظة، بما فيها شاطئ البحر، عند حوالي الساعة 14:00 من يوم الجمعة الموافق 2021/05/14، بينما كنت في منزلي أبلغني جيراني أن ميناء دير البلح قد تعرّض للقصف من الطيران الحربي الإسرائيلي، عندها توجهت أنا وعدد من الصيادين إلى المرفأ، عندما وصلت شاهدت النيران تشتعل من الناحية الجنوبية لنقابة الصيادين، حين اقتربت من مكان إرساء مركبي وجدت النيران تشتعل في الشباك والشظايا في جميع أنحاء جسم المركب، وأضرار في المحرك، حيث لم يتبقى منه سوى الإطار الخارجي. وشاهدت أيضاً أضرار في مركب والدي عصام العبد الأقرع (50 عام)، ويحمل رقم (706)، وكانت الأضرار عبارة عن شظايا في جسم المركب والمحرك، وبعد لحظات جاء طواقم الدفاع المدني وقاموا بإطفاء النيران المشتعلة في الشباك. كان وقع الحدث صعباً عليَّ وعلى أسرتي وأبي، فقد تدمر مصدر الدخل الوحيد لنا".

الخاتمة

يَخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت انتهاكات منظمة وجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ طالت هذه الانتهاكات الحق في العمل والاستفادة من الثروة البحرية، والحق في الحياة والأمن والسلامة الشخصية، والحق في الحماية من الاعتقال التعسفي، والحق في حماية الممتلكات الخاصة.

هذا وعمدت قوات الاحتلال إلى تعطيل نمو بنية الاقتصاد الفلسطيني بما فيه قطاع الصيد، عبر سياسة منظمة للاستحواذ على ثروات الفلسطينيين الطبيعية، وحرمانهم من استثمارها، في الوقت الذي تدفقت فيه المنتجات الإسرائيلية وأنواع الأسماك الأقل جودة إلى السوق الفلسطينية، فيما يعتبر انتهاكاً إضافياً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي يلزم الدولة المحتلة باستغلال الثروات الطبيعية في الأراضي المحتلة لصالح منفعة السكان الأصليين.

وإذ يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان إدانته الشديدة لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال، فإنه يحمّل تلك القوات المسئولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها مُلزمة باحترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة للسكان الفلسطينيين، وتنفيذ واجباتها القانونية التي يقرّها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باعتبارها قوة احتلال.

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً) –

ص.ب: 5270

تليفاكس: 7/ 2820442-8(0)-970+

مكتب جباليا

مخيم جباليا– شرق مفترق الترانس – عمارة العيلة الطابق الأول،

ص.ب: 2714

تليفاكس: 4/ 2484555-8(0)-970+

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان– عمارة قشطة – الطابق الأول

تليفاكس: 2137120-8(0)-970+

البريد الالكتروني:

info@mezan.org

mezan@palnet.com

الصفحة الالكترونية:

www.mezan.org

مركز الميزان لحقوق الإنسان